المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

30/12/2013

Province de Tata : Le CRDH poursuit sa promotion des droits de l'Homme

Organisée par la **commission régionale des droits de l'Homme à Agadir**, cette caravane qui est déjà passée par les villes d'Agadir, Tiznit, Taroudant et Chtouka Aït-Baha, vise à faire connaître la mission du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et ses 13 commissions régionales et mobiliser les acteurs et partenaires locaux pour consacrer la culture des droits de l'Homme aux niveaux local et régional. Elle se veut, selon ses initiateurs, une déclinaison de la plate-forme citoyenne dédiée à la promotion des droits de l'Homme et de l'approche participative et de proximité prônée par le CRDH.

Selon un communiqué des organisateurs, cette caravane constitue une occasion de nouer le contact avec la société civile et les élus locaux dans le cadre de la consolidation de la politique de proximité, de la dimension régionale de l'action en matière des droits de l'Homme et du travail de terrain entrepris par le CNDH au niveau des régions.

La caravane ambitionne ainsi de faire connaître le rôle du CRDH et d'impliquer les partenaires locaux dans la consécration de la culture des droits humains au niveau local à travers la mise en œuvre de programmes ayant trait à la protection, la promotion et l'enrichissement de ces droits, et de diffusion de la culture y afférent et de consécration des valeurs de la citoyenneté responsable dans les domaines de l'éducation, l'enseignement, la formation, l'information et la sensibilisation.

La même source ajoute que cette initiative vise aussi à renforcer les échanges avec le CNDH en faisant valoir le rôle et les actions de ses commissions régionales en matière de médiation entre la société et l'administration, consolider la coordination et la coopération avec la société civile à travers la mobilisation des experts, des personnalités publiques et des acteurs locaux dans la consécration de la culture et des droits humains à tous les niveaux de l'enseignement, promouvoir la recherche scientifique en la matière et appuyer les compétences des médias en matière de suivi et d'observation. L'accent a également été mis sur l'importance de la maîtrise et l'appropriation des concepts et des normes internationales des droits de l'Homme, et les mécanismes régionaux et internationaux de protection de ces droits dans tout effort de promotion et de diffusion des valeurs des droits de l'Homme.

http://www.aujourdhui.ma/maroc-actualite/regions/province-de-tata-le-crdh-poursuit-sa-promotion-des-droits-de-l-homme-107033.html

http://fr.afrikinfos.com/2013/12/29/province-de-tata-le-crdh-poursuit-sa-promotion-des-droits-de-lhomme/

مذكرة مثيرة لقيادي في الأصالة والمعاصرة تطالب بسحب قانون التطبيع

دعا القيادي في حزب الأصالة والمعاصرة وعضو **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، الحبيب بلكوش، عبر مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية، الأحزاب الأربعة التي تبنت مشروع «مقترح قانون لتجريم التطبيع مع الكيان الإسرائيلي» إلى سحبه، معتبرا ذلك أنه سيكون «من النزاهة والمسؤولية».

وقال مركز الحبيب بلكوش، في مذكرة، وجهها إلى مستشاري الملك محمد السادس، ورئيس الحكومة، ووزيري الخارجية والداخلية، ورئيسي مجلس النواب والمستشارين، ورؤساء الأحزاب الثمانية الأوائل داخل البرلمان ورؤساء الفرق البرلمانية التي تقدمت بالمشروع، في إشارة إلى أحزاب العدالة والتنمية، والتقدم والاشتراكية، والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، والاستقلال، (قال): "نعتبر أنه سيكون من النزاهة والمسؤولية أن تقوم الأحزاب صاحبة المشروع بسحبه، وأن يعمل كل منها من موقعه وعلاقاته سواء داخل الحكومة أو في المعارضة على دعم بلورة السياسيات العمومية الكفيلة بنصرة العدالة والسلم والديمقراطية في المغرب والعالم، فضلا عن أدوارهم في الهيآت والمؤسسات الدولية لخدمة هذه الأهداف".

واعتبرت المذكرة الصادرة عن الهيئة المديرية لمركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية، التي حصلت "الرأي" على نسخة منها، (اعتبرت) مقترح قانون تجريم التطبيع مع الكيان الإسرائيلي، الذي تقدم به المرصد المغربي لمناهضة التطبيع "خطيرا"، بالإضافة إلى مشروع ثان تقدم به فريق الأصالة والمعاصرة، وقالت "وهما مشروعان يلتقيان في جوهر المضامين الزجرية وغيرها".

وأشار المركز ذاته إلى "بدء ردود الفعل منه –مقترح مشروع تجريم التطبيع– سواء داخل المغرب أو خارجه"، دون أن يوضح طبيعتها أو الجهات الصادرة عنها، مضيفا "بما يقدم صورة لا تتماشى وأداء وأدوار المغرب وإسهاماته في هذا الموضوع وفي هذا الظرف"، على حد تعبير نص المذكرة.

وكان معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى قد قال أن حزب الأصالة والمعاصرة «سحب» دعمه لمشروع قانون مناهضة التطبيع مع «اسرائيل»، الذي تقدم به المرصد المغربي لمناهضة التطبيع، وتبنته فرق برلمانية مغربية، فيما أشار إلى أن حزب التجمع الوطني للأحرار «يرفضه».

مركز الحبيب بلكوش قال: "إننا من خلال هذا العمل نود أن نثير الانتباه إلى خطورة المقتضيات الواردة في هذا المشروع وانعكاساته السلبية على قضايا بلادنا الاستراتيجية والوطنية"، موضحا "خاصة أنه صادر عن أحزاب بعضها أدار والآخر لا زال يدير الشأن الحكومي بكل ملابساته وتحدياته وآثاره على وضع وعلاقات بلادنا"، معتبرا أنه "ضعيف من حيث نجاعته تجاه القضية نفسها".

واعتبر المركز ذاته أن مقترح المشروع "يعكس موقفا سياسيا لفصيل محدد رافض لأية محاولة لإيجاد تسوية سلمية أو سياسية أو أي دعم لخطوات من هذا القبيل، بما فيها تلك التي يقوم بها الفلسطينيون أنفسهم!"، في تلميح لحزب العدالة والتنمية الذي يقود الحكومة.

وجدد المركز دعوة الفرق المعنية إلى "مراجعة موقفها من هذا المشروع"، قائلا إنه "انطلقت ردود الفعل بشأنه بما لا يخدم مصالح بلادنا ودورها ومكانتها الدولية والإقليمية، حتى فيما يخدم القضية الفلسطينية نفسها، والذي قد تكون له أيضا انعكاسات سلبية على علاقات المغرب مع الهيئات الأممية المكلفة بحقوق الإنسان" ، على حد تعبير رئيس المركز.

وكان حزبا العدالة والتنمية والتقدم والاشتراكية المتواجدين في الأغلبية، وحزبا الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية والاستقلال، قد تبنوا مشروع مقترح لتجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني أعده المرصد المغربي لمناهضة التطبيع الذي يرأسه الناشط الحقوقي المعروف أحمد ويحمان.

http://www.alraiy.com/index.php/politique/article/6312.html

نيابة انزكان ايت ملول تستقبل قافلة حقوق الإنسان

ترسيخا لدور **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** ولجانه الجهوية في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها ، وترجمة لدور اللجن الجهوية في إثراء الحوار والنهوض بقضايا حقوق الإنسان وفق إستراتيجية القرب، استقبلت نيابة انزكان ايت ملول يوم الجمعة 27 دجنبر 2013، قافلة حقوق الإنسان التي تنظمها اللجنة الجهوية باكادير بتنسيق مع شركائها تحت شعار:" حقوق الإنسان حماية، نهوض، إثراء،...مهمتنا" وتهدف هذه المبادرة إلى ترسيخ دور المجلس ولجانه الجهوية في الوساطة بين المجتمع والإدارة وفق مقاربة تشاركية مع مختلف الفاعلين ، وخلق علاقات التنسيق والتعاون لتبادل الخبرات وتأصيل ثقافة حقوق الإنسان في جميع مستويات التعليم ومن هنا يأتي اختيار نيابة انزكان ايت ملول لاحتضان هذه القافلة في لقاء تواصلي مع منشطات ومنشطي أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان، فبعد الاستقبال وإلقاء كلمة اللجنة الجهوية، تناول السيد النائب الإقليمي الكلمة ليرحب بالجميع ويثمن هذه المبادرة بمشاركة الفاعلين التربويين بهذه النيابة من اجل توطين ثقافة حقوق الإنسان عبر الأندية التربوية داخل المؤسسات التعليمية من خلال تنفيذ برامج ذات الصلة وفق المقررات الوزارية الصادرة في الموضوع، وتمنى للجميع التوفيق والنجاح في هذه المهام النبيلة، ثم تدخلت السيدة فاطمة بن الشريق عضو اللجنة الجهوية حيث قدمت مداخلة حول المجلس الوطني لحقوق الإنسان وعرفت بالعمليات الكبرى التي يساهم بها في مجاله، وشارك الأستاذ التيجاني الهمزاوي عضو المجلس الجهوي باكادير بمداخلة حول العمل مع الأندية من خلال الأرضية المواطنة ، واختتم اللقاء بمناقشة عامة زادت من قيمة هذه المبادرة الحقوقية في محطة نيابة انزكان ايت ملول في إطار قافلة حقوق الإنسان والتي ستتواصل عبر أقاليم وعمالات جهة سوس ماسة درعة الى نهاية السنة الدراسية الحالية.

http://www.akhbarsouss.net/index.php/48-2013-05-14-00-59-43/2198-2013-12-29-06-54-25

التقدم والاشتراكية يطالب بتجريم الاغتصاب الزوجي

طالب حزب التقدم والاشتراكية بتجريم الجنس الزوجي باعتبار يعد نوعا من عنف ويدخل ضمن جميع الممارسات الضارة والعنيفة ضد النساء كالزواج القسري والتحايل لتزويج القاصرات وإعادة تعريف وتكييف الافعال المكونة لجريمة الاغتصاب وتجريم التحايل لإتلاف ممتلكات بيت الزوجية وتجريم التعذيب الذي يمارس من طرف الزوج بصفته هذه كما ينبغي تجريم تبديد أموال الأسرة أو الإختلاس أو النصب أو خيانة الأمانة بين مكونات الأسرة أو بين الزوجين.

ودعا حزب التقدم والاشتراكية في تعديلات له ستقدم لمجلس الحكومة إلى توفير القانون للضحايا والشهود ولأعضاء أسر الضحايا وجمعيات المجتمع المدني، إمكانية التبليغ عن العنف ضد النساء واستفادة الأطفال أبناء النساء ضحايا العنف من كل آليات التكفل والحماية.

واقترح حزب الكتاب على رئيس الحكومة عبد الإله بنكيران إحالة القانون قبل المصادقة عليه على **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** لتجنب مصير قانون الضمانات العسكرية التي تعرضت بسببه الحكومة لحرج كبير بعد اتهام المجلس للمادة السابعة منه بعدم الدستورية .

http://www.watan24.net/b_%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%85-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B4%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8-%D8%A8%D8%AA%D8%AC%D8%B1%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%BA%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B2%D9%88%D8%AC%D9%8A_8942.html

شكاية ضد الدولة المغربية بسبب المقرئ أبو زيد

مازالت التصريحات العنصرية للنائب البرلماني عن حزب العدالة والتنمية المقرئ أبو زيد، تستفز ردود الأفعال حيث وجّه مواطن مغربي من مدينة أكادير شكاية ضد الدولة المغربية للجنة مناهضة التمييز العنصري بالأمم المتحدة، إيمانا من المعني بالأمر "بأن أي مذهب للتفوق القائم على التفرقة العنصرية مذهب خاطئ علميا ومشجوب أدبيا وظالم اجتماعيا" حسب ما ورد في الشكاية التي توصلنا بنسخة منها.

واستغرب المواطن المغربي التجاني الهمزاوي كيف أن الدولة المغربية رغم التزاماتها الأممية في مجال حقوق الإنسان لم تشجب الدعاية القائمة على الفكرة القائلة بدونية عرق واتصافه بإحدى الصفات المذمومة "البخل"، والتي تحاول تبرير واقع الدونية لجماعة سكانية ذات انتماء جغرافي ولغوي وثقافي محدد ، ولم تتخذ التدابير الفورية الإيجابية الرامية إلى القضاء على هذا التحريض على التمييز.

بل كان منتظرا حسب الشكاية "أن تعلن الدولة المغربية عدم شرعية المنظمات والنشاطات الدعائية، التي تقوم بالترويج للتمييز العنصري والتحريض عليه، وحظر هذه المنظمات والنشاطات واعتبار الاشتراك فيها جريمة يعاقب عليها القانون، انسجاما مع مقتضيات الفقرة "ب" من المادة 4 من الاتفاقية المذكورة". وهو ما لم تُقْدِم عليه الدولة مما زادَ من وطأة الانتهاك على الضحايا.

وتضمنت الشكاية التي تتوفر "كود" على نسخة منها، دعوة للدولة المغربية إلى أن تتخذ تدابير فورية وفعالة، ولاسيما في ميادين التعليم والتربية والثقافة والإعلام بُغية مكافحة النّعَرات المؤدية إلى التمييز العنصري وتعزيز التفاهم والتماسك والسلم الاجتماعيين.

وفي تصريح ل"كود؛ قال صاحب الشكاية أنه التجأ للآليات الأممية بسبب غياب سبل للانتصاف بالمغرب، الذي لا يجرم التمييز العنصري. مع العلم أنه تم توجيه نسخ من الشكاية لكل من رئيس **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** والمندوب الوزاري لحقوق الإنسان، ووزير العدل والحريات.

http://www.goud.ma/%D8%B4%D9%83%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%B6%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%B3%D8%A8%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A6-%D8%A3%D8%A8%D9%88-%D8%B2%D9%8A%D8%AF_a39578.html

8664/4

الصبار: القضاء آلية أساسية وجوهرية في حماية حقوق الإنسان والحريات ورد الحقوق

■ فاس (و م ع) - قال محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، إن القضاء هو الآلية الأساسية والجوهرية في حماية حقوق الإنسان والحريات ورد الحقوق.

وأكد محمد الصبار، في عرض قدمه عشية يوم الجمعة بفاس، أمام المشاركين في المائدة المستديرة حول موضوع "المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية.. الأدوار والتقاطعات مع باقي المتدخلين" أن المغرب بحاجة إلى قضاة مبدعين لهم القدرة على تطويع النصوص القانونية وليس تاويلها، وذلك من أجل المساهمة في تنمية وتطوير النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها.

وأوضح الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، خلال هذا الملتقى الذي نظمته اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان فاس مكناس، أن المجلس أولى لموضوع القضاء في إطار الحوار الوطني لإصلاح منظومة العدالة أهمية خاصة، من خلال رفعه للعديد من المذكرات التي صبت في مجملها حول ضرورة ضمان استقلالية القضاء بالنظر للأدوار التي يضطلع بها في حماية الحقوق والحريات وصيانتها.

واستعرض التحولات العميقة والنوعية التي شهدها المغرب في مجال حماية حقوق الإنسان والحريات، من خلال العديد من الآليات المهمة والفعالة التي أنشاها، وكذا عبر سن التشريعات القانونية وملاءمتها مع المواثيق الدولية، مشيرا إلى أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان لا يمكنه أن يقوم بدوره الحمائي في مجال تكريس وصيانة وضمان حقوق الإنسان دون تعاون وتنسيق مع جميع المعنيين والمتدخلين من سلطات عمومية وقضائية ومكونات وفعاليات المجتمع المدني.

وبخصوص وضعية السجون والاعتقال الاحتياطي وغيرها من المواضيع التي لها ارتباط وثيق بقضايا حقوق الإنسان، أكد الصبار على ضرورة العمل من أجل تقويم اختلالات السياسة العقابية وإعادة الإدماج مع التفكير في بدائل من شانها الحد من أزمة السجون وحماية حقوق السجناء، خاصة في ظل دستور جديد شدد على ضرورة حماية هذه الحقوق.

وأبرز في هذا الصدد، أهمية إعادة النظر في السياسة العقابية بما يضمن ويعزز مقوماتها الثلاثة (الردع والإصلاح والإدماج)، مع مراجعة مسطرة الاعتقال الاحتياطي وفتح نقاش وطني واسع حول العقوبات البديلة يفضي إلى صياغة مقترح أو مشروع قانون حول هذه العقوبات، بالإضافة إلى تفعيل مسطرة الصلح والإفراج الشرطي للحد من ظاهرة الاكتظاظ التي تظل إحدى الإشكاليات الكبرى التي تتفرع عنها العديد من الآفات التي تعرفها السجون.

وتوقف عند الأدوار التي يقوم بها المجلس الوطني لحقوق الإنسان باعتباره مؤسسة وسيطة لها قوة معنوية لاسيما في المجال الحمائي، مشيرا إلى أن ضعف الدور الرقابي الموكول للعديد من المؤسسات يؤدي حتما إلى اختلالات وانزلاقات يجب التصدي لها، على اعتبار أن قضية حقوق الإنسان هي قضية تهم الجميع وعلى الجميع أن ينخرط في حمايتها والنهوض بها. من جانبه، أكد عبد العزيز مكني، رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان فاس مكناس، أن اللجن الجهوية لحقوق الإنسان شكلت طفرة نوعية في عمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، خاصة أنها مكنت من نهج سياسة القرب في حماية هذه الحقوق والنهوض بها تفعيلا للبعد الجهوي والمقاربة المجالية وإشراكا للفاعلين المحليين في تعزيز البناء الحقوقي والديمقراطي للمغرب.

وأوضح أن الإشكاليات المرتبطة بتطبيق القوانين وضرورة ارتقاء الممارسة العملية لمستوى تطلعات المغرب في احترام حقوق الإنسان وحمايتها يقتضي تنسيق أداء مختلف الفاعلين المكلفين بحماية هذه الحقوق، خاصة القطاعات والمؤسسات والهيئات المعنية بإنفاذ القانون مع تكريس التعاون مع الجهات المكلفة بالمراقبة المستقلة لحقوق الإنسان على المستوى الجهوي.

وأشار إلى إن تنظيم هذا الملتقى الذي يندرج في إطار حرص اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان على تعميق سياسة الانفتاح والتواصل، يهدف إلى إثراء النقاش الفكري والمؤسساتي والوقوف على الأدوار والتقاطعات في عمل المتدخلين الجهويين في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها.

وركزت المداخلات التي قدمها كل من الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف بفاس وبعض رجال القضاء العاملين بالنفوذ الترابي للمحكمة ذاتها على إبراز اختصاصات القضاء وأدواره في حماية حقوق الإنسان وإعمال مبدأ الرقابة سواء في ما يتعلق بقضاة الأحكام أو بالمؤسسات السجنية.

وأكد المتدخلون أن القاضي المغربي له حق الرقابة، وفقا للنصوص القانونية والتشريعية، على المؤسسات السجنية من خلال الرقابة على قانونية الاعتقال وحقوق السجناء والاطلاع على السجلات وتتبع وضعيتهم وأحوالهم، مشيرين إلى اختصاصات ودور الغرف الجنحية في مراقبة الاعتقال الاحتياطي وعمل قضاة التحقيق ومراقبة التدابير الوقائية، بالإضافة إلى زيارة المؤسسات السجنية والاستماع إلى السجناء ومراقبة وتاديب ضباط الشرطة القضائية وأعوان الإدارة والموظفين وغيرها من الاختصاصات التي أوكلها لها القانون. واستهدف هذا اللقاء، الذي حضره العديد من رجال القضاء والمحامين والباحثين والمهتمين إلى جانب ممثلي العديد من المؤسسات وهيئات ومكونات المجتمع المدني، مناقشة الأدوار والتقاطعات في عمل ومبادرات جميع الجهات المتدخلة في مجال حماية حقوق الإنسان، وانجع السبل والتصورات التي يجب اعتمادها لتعزيز وتقوية حماية حقوق الإنسان والنهوض بها■

الصبار: القضاء آلية أساسية وجوهرية في حماية حقوق الإنسان والحريات ورد الحقوق

قال محمد الصبار، **الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان**، إن القضاء هو الآلية الأساسية والجوهرية في حماية حقوق الإنسان والحريات ورد الحقوق.

وأكد محمد الصبار، في عرض قدمه عشية يوم الجمعة بفاس، أمام المشاركين في المائدة المستديرة حول موضوع "المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية..

الأدوار والتقاطعات مع باقي المتدخلين" أن المغرب بحاجة إلى قضاة مبدعين لهم القدرة على تطويع النصوص القانونية وليس تأويلها، وذلك من أجل المساهمة في تنمية وتطوير النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها.

وأوضح الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، خلال هذا الملتقى الذي نظمته اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان فاس مكناس، أن المجلس أولى لموضوع القضاء في إطار الحوار الوطني لإصلاح منظومة العدالة أهمية خاصة، من خلال رفعه للعديد من المذكرات التي صبت في مجملها حول ضرورة ضمان استقلالية القضاء بالنظر للأدوار التي يضطلع بها في حماية الحقوق والحريات وصيانتها.

واستعرض التحولات العميقة والنوعية التي شهدها المغرب في مجال حماية حقوق الإنسان والحريات، من خلال العديد من الآليات المهمة والفعالة التي أنشأها، وكذا عبر سن التشريعات القانونية وملاءمتها مع المواثيق الدولية، مشيرا إلى أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان لا يمكنه أن يقوم بدوره الحمائي في مجال تكريس وصيانة وضمان حقوق الإنسان دون تعاون وتنسيق مع جميع المعنيين والمتدخلين من سلطات عمومية وقضائية ومكونات وفعاليات المجتمع المدني.

وبخصوص وضعية السجون والاعتقال الاحتياطي وغيرها من المواضيع التي لها ارتباط وثيق بقضايا حقوق الإنسان، أكد الصبار على ضرورة العمل من أجل تقويم اختلالات السياسة العقابية وإعادة الإدماج مع التفكير في بدائل من شأنها الحد من أزمة السجون وحماية حقوق السجناء، خاصة في ظل دستور جديد شدد على ضرورة حماية هذه الحقوق.

وأبرز في هذا الصدد، أهمية إعادة النظر في السياسة العقابية بما يضمن ويعزز مقوماتها الثلاثة (الردع والإصلاح والإدماج)، مع مراجعة مسطرة الاعتقال الاحتياطي وفتح نقاش وطني واسع حول العقوبات البديلة يفضي إلى صياغة مقترح أو مشروع قانون حول هذه العقوبات، بالإضافة إلى تفعيل مسطرة الصلح والإفراج الشرطي للحد من ظاهرة الاكتظاظ التي تظل إحدى الإشكاليات الكبرى التي تتفرع عنها العديد من الآفات التي تعرفها السجون.

وتوقف عند الأدوار التي يقوم بها المجلس الوطني لحقوق الإنسان باعتباره مؤسسة وسيطة لها قوة معنوية لاسيما في المجال الحمائي، مشيرا إلى أن ضعف الدور الرقابي الموكول للعديد من المؤسسات يؤدي حتما إلى اختلالات وانزلاقات يجب التصدي لها، على اعتبار أن قضية حقوق الإنسان هي قضية تهم الجميع وعلى الجميع أن ينخرط في حمايتها والنهوض بها.

من جانبه، أكد عبد العزيز مكني، رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان فاس مكناس، أن اللجن الجهوية لحقوق الإنسان شكلت طفرة نوعية في عمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، خاصة أنها مكنت من نهج سياسة القرب في حماية هذه الحقوق والنهوض بها تفعيلا للبعد الجهوي والمقاربة المجالية وإشراكا للفاعلين المحليين في تعزيز البناء الحقوقي والديمقراطي للمغرب.

http://www.almaghribia.ma/Paper/Article.asp?idr=7&idrs=7&id=177368

وأوضح أن الإشكاليات المرتبطة بتطبيق القوانين وضرورة ارتقاء الممارسة العملية لمستوى تطلعات المغرب في احترام حقوق الإنسان وحمايتها يقتضي تنسيق أداء مختلف الفاعلين المكلفين بحماية هذه الحقوق، خاصة القطاعات والمؤسسات والهيئات المعنية بإنفاذ القانون مع تكريس التعاون مع الجهات المكلفة بالمراقبة المستقلة لحقوق الإنسان على المستوى الجهوي.

وأشار إلى إن تنظيم هذا الملتقى الذي يندرج في إطار حرص اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان على تعميق سياسة الانفتاح والتواصل، يهدف إلى إثراء النقاش الفكري والمؤسساتي والوقوف على الأدوار والتقاطعات في عمل المتدخلين الجهويين في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها.

وركزت المداخلات التي قدمها كل من الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف بفاس وبعض رجال القضاء العاملين بالنفوذ الترابي للمحكمة ذاتها على إبراز اختصاصات القضاء وأدواره في حماية حقوق الإنسان وإعمال مبدأ الرقابة سواء في ما يتعلق بقضاة الأحكام أو بالمؤسسات السجنية.

وأكد المتدخلون أن القاضي المغربي له حق الرقابة، وفقا للنصوص القانونية والتشريعية، على المؤسسات السجنية من خلال الرقابة على قانونية الاعتقال وحقوق السجناء والاطلاع على السجلات وتتبع وضعيتهم وأحوالهم، مشيرين إلى اختصاصات ودور الغرف الجنحية في مراقبة الاعتقال الاحتياطي وعمل قضاة التحقيق ومراقبة التدابير الوقائية، بالإضافة إلى زيارة المؤسسات السجنية والاستماع إلى السجناء ومراقبة وتأديب ضباط الشرطة القضائية وأعوان الإدارة والموظفين وغيرها من الاختصاصات التي أوكلها لها القانون.

واستهدف هذا اللقاء، الذي حضره العديد من رجال القضاء والمحامين والباحثين والمهتمين إلى جانب ممثلي العديد من المؤسسات وهيئات ومكونات المجتمع المدني، مناقشة الأدوار والتقاطعات في عمل ومبادرات جميع الجهات المتدخلة في مجال حماية حقوق الإنسان، وأنجع السبل والتصورات التي يجب اعتمادها لتعزيز وتقوية حماية حقوق الإنسان والنهوض بها.

2953/3

محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان

القضاء هو الآلية الأساسية والجوهرية في حماية حقوق الإنسان والحريات ورد الحقوق

قال محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان إن القضاء هو الآلية الأساسية والجوهرية في حماية حقوق الإنسان والحريات ورد الحقوق.

وأكد محمد الصبار في عرض قدمه عشية الجمعة بفاس أمام المشاركين في المائدة المستديرة حول موضوع " المجلس الوطني لحقوق الانسان ولجانه الجهوية الأدوار والتقاطعات مع باقي المتدخلين " أن المغرب بحاجة إلى قضاة مبدعين لهم القدرة على تطويع النصوص القانونية وليس تأويلها وذلك من أجل المساهمة في تنمية وتطوير النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها.

وأوضح الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان خلال هذا الملتقى الذي نظمته اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان فاس مكناس، أن المجلس أولى لموضوع القضاء، في إطار الحوار الوطني لإصلاح منظومة العدالة أهمية خاصة من خلال رفعه للعديد من المذكرات التي صبت في مجملها حول ضرورة ضمان استقلالية القضاء بالنظر للأدوار التي يضطلع بها في حماية الحقوق والحريات وصيانتها.

واستعرض التحولات العميقة والنوعية التي عرفها المغرب في مجال حماية حقوق الإنسان والحريات من خلال العديد من الآليات المهمة والفعالة التي أنشاها، كذا عبر سن التشريعات القانونية وملاءمتها مع المواثيق الدولية، مشيرا إلى أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان لا يمكنه أن يقوم بدوره الحمائي في مجال تكريس وصيانة وضمان حقوق الانسان بدون تعاون وتنسيق مع جميع المعنيين والمتدخلين من سلطات عمومية وقضائية ومكونات وفعاليات المجتمع المدني.

وبخصوص وضعية السجون والاعتقال الاحتياطي وغيرها من المواضيع التي لها ارتباط وثيق بقضايا حقوق الإنسان، أكد السيد الصبار على ضرورة العمل من أجل تقويم اختلالات السياسة العقابية وإعادة الإدماج مع التفكير في بدائل من شأنها الحد من أزمة السجون وحماية حقوق السجناء، وخاصة في ظل دستور جديد شدد على ضرورة حماية هذه الحقوق.

وأبرز في هذا الصدد أهمية إعادة النظر في السياسة العقابية بما يضمن ويعزز مقوماتها الثلاثة (الردع والإصلاح والإدماج)، مع مراجعة مسطرة الاعتقال الاحتياطي وفتح نقاش وطني واسع حول العقوبات البديلة يفضي إلى صياغة مقترح أو مشروع قانون حول هذه العقوبات، بالإضافة إلى تفعيل مسطرة الصلح والإفراج الشرطي للحد من ظاهرة الاكتظاظ التي تظل إحدى الإشكاليات الكبرى التي تتفرع عنها العديد من الآفات التي تعرفها السجون.

وتوقف عند الأدوار التي يقوم بها المجلس الوطني لحقوق الانسان باعتباره مؤسسة وسيطة لها قوة معنوية لاسيما في المجال الحمائي، مشيرا إلى أن ضعف الدور الرقابي الموكول للعديد من المؤسسات يؤدي حتما إلى اختلالات وانزلاقات يجب التصدي لها على اعتبار أن قضية حقوق الإنسان هي قضية تهم الجميع وعلى الجميع أن ينخرط في حمايتها والنهوض بها.

من جانبه، أكد السيد عبد العزيز مكتي رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان فاس Ü مكناس، أن اللجن الجهوية لحقوق الإنسان شكلت ظفرة نوعية في عمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان خاصة وأنها مكنت من نهج سياسة القرب في حماية هذه الحقوق والنهوض بها تفعيلا للبعد الجهوي والمقاربة المجالية وإشراكا للفاعلين المحليين في تعزيز البناء الحقوقي والديموقراطي للمغرب .

وأوضح أن الإشكاليات المرتبطة بتطبيق القوانين وضرورة ارتقاء الممارسة العملية لمستوى تطلعات المغرب في احترام حقوق الإنسان وحمايتها يقتضي تنسيق أداء مختلف الفاعلين المكلفين بحماية هذه الحقوق خاصة القطاعات والمؤسسات والهيئات المعنية بإنفاذ القانون مع تكريس التعاون مع الجهات الكلفة بالمراقبة المستقلة لحقوق الإنسان على المستوى الجهوي.

وأشار إلى إن تنظيم هذا الملتقى الذي يندرج في إطار حرص اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان على تعميق سياسة الانفتاح والتواصل، يهدف إلى إثراء النقاش الفكري والمؤسساتي والوقوف على الأدوار والتقاطعات في عمل المتدخلين الجهويين في مجال حماية حقوق الانسان والنهوض بها.

وركزت المداخلات التي قدمها كل من الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف بفاس وبعض رجال القضاء العاملين بالنفوذ الترابي للمحكمة ذاتها على إبراز اختصاصات القضاء وأدواره في حماية حقوق الإنسان وإعمال مبدأ الرقابة سواء في ما يتعلق بقضاء الأحكام أو بالمؤسسات السجنية.

وأكد المتدخلون أن القاضي المغربي له حق الرقابة، وفقا للنصوص القانونية والتشريعية، على المؤسسات السجنية من خلال الرقابة على قانونية الاعتقال وحقوق السجناء، والاطلاع على السجلات وتتبع وضعيتهم وأحوالهم، مشيرين إلى اختصاصات ودور الغرف المجتمعة في مراقبة الاعتقال الاحتياطي وعمل قضاة التحقيق ومراقبة التدابير الوقائية، بالإضافة إلى زيارة المؤسسات السجنية والاستماع إلى السجناء ومراقبة وتأديب ضباط الشرطة القضائية وأعوار الإدارة والموظفين وغيرها من الاختصاصات التي أوكلها لها القانون.

دورة

79904

نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان طانطان - كلميم، مؤخرا، بمدينة كلميم، دورة تكوينية لفائدة منسقي الأندية التربوية بالثانويات التأهيلية حول موضوع «تقنيات التنشيط التشاركي».

وتنظم هذه الدورة، التي شارك فيها 20 أستاذا منسقا بإقليمي كلميم وسيدي إفني، تنفيذا لبرنامج عمل اللجنة لسنة 2013 بهدف تعبئة كل الشركاء والفاعلين المهتمين بتنمية الفعل التربوي الهادف إلى بث ثقافة حقوق الإنسان.

طالبت بشكل رسمي تجريم الاغتصاب الزوجي وإحالته على المجلس الوطني قبل إقراره

هذه مؤاخذات شيوعيي المملكة على قانون مناهضة العنف ضد النساء

1255/4

■ الرباط أخبار اليوم ■

رفع حزب التقدم والاشتراكية ملاحظات وتعديلات على قانون مناهضة العنف ضد النساء، الذي أعدته وزارة بسيمة حقاوي، للحصول على التأييد الحكومي الكامل بعد رفع حزب التقدم والاشتراكية، ملاحظات وتعديلات على مكتب رئيس الحكومة قبل مناقشتها خلال مجلس الحكومة المقبل. مصادر مطلعة من داخل حزب بنعبد الله كشفت لـ«أخبار اليوم» عن القضايا التي تسببت في تأجيل تبني قانون منع معاكسة النساء في أحد المجالس الحكومية السابقة لكي لا يلقى نفس مصير دفاتر التحملات، كما عبر عن ذلك الرجل الأول في الحزب الشيوعي السابق.

أولى الملاحظات التي أبداها التقدم والاشتراكية طالبت بتوسيع مقترح شيوعيي المملكة من دائرة تجريم العنف ضد النساء لتشمل جميع الممارسات الضارة والتي اعتبرتها أنها تشكل عنفا ضد النساء كالاغتصاب الزوجي والزواج القسري والتحايل لتزويج القاصرات وإعادة تعريف وتكييف الأفعال المكونة لجريمة الاغتصاب وتجريم التحايل لإتلاف ممتلكات بيت الزوجية وتجريم التعذيب الذي يمارس من طرف الزوج بصفته هذه، كما ينبغي تجريم تبديد أموال الأسرة أو الإختلاس أو النصب أو خيانة الأمانة بين مكونات الأسرة أو بين الزوجين.

ونصح مقترح رفاق بنعبد الله على التنصيص في هذا القانون على آليات التكفل بالنساء ضحايا العنف، وكذا خدمات الدعم الشاملة والمتكاملة لمساعدتهن، على أن تكون تلك الآليات سريعة من حيث الإجراءات المتبعة والمكونة من كافة القطاعات المعنية بحماية النساء من العنف. كما يتعين أن تناط بها اختصاصات ومسؤوليات وأدوار واضحة ودقيقة وخلق آلية التنسيق بين القطاعات المتدخلة في مجال التكفل. هذا، وسعيا إلى إضفاء مزيد من فعالية تطبيق قانون مناهضة العنف ضد النساء، دعا المقترح إلى توفير القانون للضحايا والشهود ولأعضاء أسر الضحايا وجمعيات المجتمع المدني، إمكانية التبليغ عن العنف ضد النساء واستفادة الأطفال أبناء النساء ضحايا العنف من كل آليات التكفل والحماية.

ودعت ملاحظات بنعبد الله كذلك، إلى إحداث آليات مؤسساتية للتكفل بالنساء ضحايا العنف، داعيا إلى الإحالة على الهيئة المكلفة بالمناصفة ومحاربة جميع أشكال التمييز المنصوص عليها في الدستور والتي عبر لجانها الجهوية، يُمكن أن تلعب دورا بارزا في الرصد وتقييم تنفيذ القانون.

أكبر مطالب حزب بعنة دعت إلى فصل العنف ضد النساء، عن أشكال العنف الممارس ضد الأطفال.

وانتقدت ملاحظات بنعبد الله تساهل مشروع بسيمة مع العنف ضد النساء مؤكدا أن المشروع قرر عقوبة اقل لفعل اشد، على عكس القانون الجنائي الذي يُقرر عقوبة اشد لفعل لا يرقى إلى أعمال العنف ضد الجنس الناعم. واقترح التقدم والاشتراكية في هذا الصدد مزيدا من تشديد العقوبات على معنفي النساء من خلال إدخال تعديلات على الفصل 494 من القانون الجنائي، الذي ينص على المعاقبة بالحبس من ستة إلى خمس سنوات، وغرامة من مائتين إلى ألف درهم من استعمل التدليس أو العنف أو التهديد لاختطاف امرأة متزوجة أو التغرير بها أو نقلها من المكان الذي وضعها فيه من لهم ولاية أو إشراف عليها أو من عهد إليهم بها، وكذلك من حمل غيره على فعل ذلك، ويعاقب على محاولة هذه الجريمة بعقوبة الجريمة التامة.

وطالب التقدم والاشتراكية بحذف مدة 4 سنوات من تأسيس الجمعيات المتمتعة بصفة المنفعة العامة، كشرط للانتصاب كمطالب بالحق المدني في قضايا العنف ضد النساء. وفي خطوة من شانها أن تحرج رئيس الحكومة عبدالإله بنكيران، طالبت مذكرة التقدم والاشتراكية بشكل رسمي إحالة المشروع على المجلس الوطني لحقوق الإنسان معتبرة أن طبيعة (أي المشروع) والأهداف المتوخاة من وضعه، تستوجب عرضه على آليات مؤسساتية وهيئات مختصة في مجال حقوق الإنسان، يمكنها المساهمة بفعالية في دعم ومواكبة البرنامج الحكومي في المجالات المرتبطة بحقوق الإنسان معتبرة أنه سيكون من المفيد، بل من اللازم إحالة مشروع القانون هذا على أنظار المجلس الوطني لحقوق الإنسان للاستماع لمشورته التي ستنعكس بالإيجاب على مشروع قانون مناهضة العنف ضد النساء.

نبيل بنعبد الله

مجلس حقوق الإنسان يستعد للإفراج عن تقريره السنوي

الرباط
محمد أحداد

كشفت مصادر مطلعة أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان سيقدم تقريره السنوي حول وضعية حقوق الإنسان بالمغرب بعد التأشير عليه. وقالت المصادر ذاتها إن التقرير الأول في تشكيلة المجلس الجديدة يتضمن ما يربو عن 300 صفحة خصص جانب كبير منها للحديث عن التقارير الموضوعاتية التي أنجزها المجلس خلال 2013.

في السياق نفسه أكدت مصادرنا، أن التقرير الذي من المفترض أن يفرج عنه خلال الأسبوع القادم على أبعد تقدير، يتضمن التقارير التي أعددتها اللجان الجهوية لحقوق الإنسان حول مجموعة من الأحداث التي عرفها المغرب، في مقدمتها أحداث تازة وبني بوعياش. وأكدت المصادر ذاتها أن الأحداث التي عرفتها الصحراء المغربية حاضرة بقوة في التقرير، فيما كانت المقاربة التي يحاول أن يستند إليها التقرير حول التوترات الاجتماعية بالصحراء قائمة، على اعتبار أن ما حدث يندرج ضمن الأحداث التي تعرفها مختلف مناطق المغرب.

إلى ذلك، علمت «المساء» من مصادر مطلعة أن المجلس يستعد لإنجاز مجموعة من التقارير الموضوعاتية قبل شهر فبراير من السنة المقبلة، مضيفة أن اللجان الجهوية لحقوق الإنسان بكل فروعها تلقت مذكرات تفيد أنها مدعوة للمساهمة في إعداد دراسات مستقلة حول اشتغال النساء في الضيعات الفلاحية الكبرى. وأضافت مصادرنا أن هذه الدراسة تروم الوقوف على الشروط الإنسانية والاقتصادية التي تشتغل فيها النساء على المستوى الوطني وفي كل الضيعات الفلاحية.

إلى ذلك، أشارت المصادر ذاتها أنه بجانب هذا التقرير طلب المجلس من كل موظفيه الانكباب على إعداد دراسات جديدة حول الأشخاص المسنين وذوي الاحتياجات الخاصة في غضون شهري يناير وفبراير من السنة القادمة. ويذكر أن المجلس كان قد أصدر تقريرا صادما حول أوضاع المهاجرين الأفارقة بالمغرب استدعى تدخلا ملكيا لحل المشاكل المرتبطة بالموضوع.

الصبار: المغرب بحاجة إلى قضاة مبدعين

قال محمد الصبار الأمين العام **للمجلس الوطني لحقوق الإنسان** إن القضاء هو الآلية الأساسية والجوهرية في حماية حقوق الإنسان والحريات ورد الحقوق .

وأكد محمد الصبار في عرض قدمه عشية الجمعة بفاس أمام المشاركين في المائدة المستديرة حول موضوع " المجلس الوطني لحقوق الانسان ولجانه الجهوية .. الأدوار والتقاطعات مع باقي المتدخلين " أن المغرب بحاجة إلى قضاة مبدعين لهم القدرة على تطويع النصوص القانونية وليس تأويلها وذلك من أجل المساهمة في تنمية وتطوير النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها .

وأوضح الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان خلال هذا الملتقى الذي نظمته اللجنة الجهوية لحقوق الإنسانفاس مكناس، أن المجلس أولى لموضوع القضاء في إطار الحوار الوطني لإصلاح منظومة العدالة أهمية خاصة من خلال رفعه للعديد من المذكرات التي صبت في مجملها حول ضرورة ضمان استقلالية القضاء بالنظر للأدوار التي يضطلع بها في حماية الحقوق والحريات وصيانتها.

http://www.journalmaroc.com/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D8%A8%D8%AD%D8%A7%D8%AC%D8%A9-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D9%82%D8%B6%D8%A7%D8%A9-%D9%85%D8%A8%D8%AF%D8%B9%D9%8A%D9%86/